

مقدمة

إن كتاب التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض هو مع المجموع في المحيط بالتكليف^١ الكتاب الثاني المحتفظ به للمتكلم المعتزلي أبو محمد بن متويه^٢. يندرج ابن متويه بعد أستاذه القاضي عبد الجبار (المتوفى عام ٤١٥/١٠٢٥) في سلالة غنيّة من المتكلمين مسمّاة بمدرسة الـ«بصريين»^٣، وقد افتتحها قبل قرن ونصف أبو علي الجبائي (المتوفى عام ٣٠٣/٩١٥) وابنه أبو هاشم (المتوفى عام ٣٢١/٩٣٣)، الملقبين بـ«الشيخين». وكانت هذه السلالة حيوية وناشطة في حينه تمثّلها مجموعة بارزة من المتكلمين كأبي الحسين البصري (المتوفى عام ٤٣٦/١٠٤٤) وأبي رشيد النيسابوري (المتوفى عام؟).

إن المجموع والتذكرة كتابان مختلفان. لا شك أن بعض عناصرهما مشتركة من حيث المضمون، كعدد لا بأس به من التوسيعات عن برهان حدوث الأجسام، وعن الفئات المتعددة للـ«أكوان»، وعن المبدأ القائل بأن كل قدرة هي قدرة المضادّات وبالتالي هي متقدمة على الفعل، وعن تعريف الإنسان، وعن طبيعة «النظر» ووجوبه، الخ. هذه التوسيعات موجودة في الكتابين، لكن المنظور العام مختلف. فالمجموع هو تعليق على مقالة لعبد الجبار وهو كتاب بحث في علم الكلام. فالله فيه هو العنصر الأساسي الذي يتمحور حوله كل شيء. فيُبرهن أولاً وجوده، ثم تُعدّد صفاته: صفات الذات، صفات الفعل، إرادته، كلامه. ثم يُبحث في الإنسان ومكانته بالنسبة للخالق، فهو خاضع لشريعته وقد وُهب لذلك قدرة حقيقية وحرية اختيار، وهلمّ جرّاً.

- ١ قيد الطبع ببيروت، دار المشرق. عام ٣١٩/٩٣١). وقد قابل أبو رشيد النيسابوري بمنهجية
- ٢ تواريخه مجهولة. أثبت و. ماديلونغ أن سنة ٤٦٩/١٠٧٦
- ٣ خلافاً للـ«بغداديين» الموالين للخياط (المتوفى حوالي سنة ٣٠٠/٩١٣) ولأبي القاسم البلخي (المتوفى

النظريات المتضادّة للمدرستين في المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين. وسيأتي الحديث عنه بإسهاب في هوامش هذه النشرة.

أما التذكرة فهو كتاب مختلف تماماً. فكما يشير عنوانه بشكل واضح («في أحكام الجواهر والأعراض»)، ليس الله هدف المصنّف بل الكون في عناصره العديدة، وهذا تبعاً لمفهوم مترسخ بصلافة في تلك الفترة بين المتكلمين المعتزلة وغيرهم. فالعالم بحسب هذا النظام هو مزيج «جواهر» متشابهة هي الـ«أجزاء» (أي الذرات) التي تُؤلف كل الأجسام (بما في ذلك أجسام الملائكة) و«أعراض» هي كيانات غير مادية تحملها الجواهر وتُسبب، بتركيبها وظهورها واختفائها، التنوع اللامتناهي للكائنات المخلوقة وتبدّلها. فالأعراض، التي هي مقسّمة إلى عدد من الأجناس وفروع الأجناس، مختلفة الطبيعة، ولكنها تحتفظ بمنزلة واحدة في ما يخصّ علاقتها بمواضيعها، وتثير بالتالي نفس التساؤلات. فمن وجهة نظر أوتولوجية، إن نسبة العرض «العلم» إلى العالم ونسبة العرض «الإرادة» إلى المرید هي كنسبة السواد إلى الأسود والحركة إلى المتحرك.

فعندما تُحدّد غاية الكتاب يصبح تقسيمه سهل التنبؤ به. بعد قول أول يُعالج الجواهر وقوانينها الخاصة، وقد كُرس قسم كبير منه لـ«إثبات الجزء»، يتناول ابن متّويه كل سلسلة الأعراض: الأعراض التي تُدرّكها الحواس، وهي الألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والألم واللذّة، وأخيراً الصوت الذي لا يُشكّل منه الكلام إلا نوعاً خاصّاً؛ ثم غيرها من أصناف مظاهر خاصّة بالأجسام بشكل عام، وهي الـ«أكوان»؛ والتأليف والاعتماد والرطوبة واليبوسة؛ ثم الأعراض الخاصّة بالكائنات الحيّة، وهي الحياة والشهوة والقدرة والإرادة والاعتقاد الذي لا يُشكّل منه العالم إلا نوعاً خاصّاً، وأخيراً «النظر». وقد ارتأى ابن متّويه ضرورة إضافة قول أخير عن الإدراك، مع أن الإدراك في رأيه (خلافاً لآخرين كأبي علي) لا يُعدّ من بين الأعراض. وله في هذا الباب على الأخصّ شرح مفصّل عن الرؤية وشروطها.

بالطبع، ليس الله غائباً أبداً عن هذه النظرة الشاملة للكون. فيذكره المصنّف في عدّة مواضع، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتذكير بامتيازاته: هو الوحيد القادر على إيجاد الجواهر وعلى إفنائها، كما أنه وحده قادر على خلق اللون والحياة والشهوة والعلم الذي هو «علم ضروري» غير «مكتسب». لكن هذه التداخلات الإلهية لها دائماً طابع هامشي في هذا الكتاب. فتُذكر فقط على أنّها ضرورية في هذا الموضع أو ذاك من الشرح، لا أكثر. فالأمر لا يتعلق هنا حقيقةً بالإلهيات ولكن بما يجدر تسميته بـ«فلسفة» - بمفهومها الواسع، نظراً لأن الاهتمامات العلمية البحتة تحتلّ فيها مكانة هامة - تلك الفلسفة غير العادية والخاصّة بالمتكلمين المسلمين بين القرنين الثالث والخامس، والتي يُطلقون عليها عبارة «لطف الكلام». فقد وجد المتكلمون أنفسهم باكراً ينظرون في مسائل خارجة عن الإطار الديني البحت متعلقة بما بعلم الطبيعة

٤ الكون في اصطلاح المتكلمين هو العرض الذي بفضلها، في لحظة معيّنة، يحتلّ جوهر ما نقطة في الفضاء. ونوعاه الأساسيان هما الحركة والسكون.

٥ في النبذة التي خصّصها له ابن المرتضى ذكر كتاب ابن متّويه تحت عنوان التذكرة في لطف الكلام، الذي يُشبه عنوان المخطوط أ (صنعا ٩٠١): التذكرة في اللطف.

وإمّا بعلم النفس وإمّا بنظرية المعرفة، الخ. وقد دفعتهم إلى ذلك ضرورات النقاش أو ببساطة هذا العطش الهائل للمعرفة والفهم الذي ميّز القرنين العباسيين الأوّلين. بدأت هذه التصوّرات متشعبة حتى أصبحت مع الجبائين وخاصّة مع أبي هاشم نظاماً قائماً بحدّ ذاته ذا مصطلحات ومنهجية ومجموعة مبادئ هدفها إعطاء تفسير متماسك ومتكامل للعالم.

وصحيح أن هذه الفلسفة غريبة وبعيدة عن عاداتنا الذهنية وقد نتفاجأ بالمسائل التي تناولها وبطريقة تفكيرها ونقاشاتها. غير أن ذلك لا يمنع هذا الفكر من أن يكون منظماً ذا منطق وتاريخ خاصين به ويستحقّ بالتالي أن يُفسّر لنفسه، وهذا أمر لم يقم به أحدٌ حقيقةً حتى الآن. والعرض المفصّل والدقيق الذي تقدّمه لنا التذكرة - كتاب فريد من نوعه، على الأقلّ من حيث حجمه^٦ - يُزوّدنا بوفرة من السبل للوصول إلى هذا التفسير.

ففي ما يخصّ كل مسألة يبدأ ابن متّويه، وغالباً يكتفي، بالإشارة إلى مواقف الـ«شيخين» - وهي عادةً مختلفة - مُشيراً أحياناً إلى إحدى كتاباتهما. إلا أن تدفّعه بعض المسائل، فضلاً عن ذلك، إلى ذكر وجهات نظر بعض المتكلمين اللاحقين: فيستشهد في أكثر الأحيان بأبي عبد الله البصري، أحد أستاذه عبد الجبار؛ وأحياناً بعبد الجبار نفسه الذي يُشير إليه دائماً بـ«قاضي القضاة». وأحياناً أيضاً، يذكر أبا إسحاق بن عيَّاش، الأستاذ الآخر للقاضي، أو حتى أبا علي بن خلّاد، تلميذ أبي هاشم. وأخيراً في بعض المواضيع، يستشهد بمتكلمين أقلّ شهرة من المدرسة نفسها. ولا يتخذ ابن متّويه موقفاً حيادياً خلال هذه الجردة لوجهات النظر بل يُقرّر في كل مرّة ما هو بنظره الموقف «الصحيح». فغالباً ما يكون من رأي أبي هاشم الذي يُشاركه خصوصاً نظرية الـ«أحوال»، ومع ذلك لا يمتنع عن معارضته بشكل قاطع في عدّة مناسبات، متبنياً موقف أبي علي. كما يميل أحياناً من جهة قاضي القضاة معارضاً نظرية ما مشتركة للشيخين. فابن متّويه يُظهر هنا نفس حرّية الفكر الموجودة في المجموع حيث لا يمتنع من حين إلى آخر عن انتقاد أستاذه الخاصّ عبد الجبار.

* *

يجدر إذن، نظراً إلى أهمّيتها المميّزة بالنسبة لتاريخ نظريات المعتزلة، إصدار طبعة كاملة عن التذكرة. فلم يكن حتى الآن بمتناول القارئ إلا الجزء الأوّل من الكتاب في نشرة سامي نصر لطف وفيصل بدير عُون (القاهرة، ١٩٧٥)، وهي للأسف نشرة تشكو من عدّة شوائب بسبب وجود كلمات سقطت أو لم

^٦ من بين الكتب المحفوظ عليها لا يُشبه التذكرة إلا كتاب أبي رشيد المذكور أعلاه، ولكنه أقلّ ضخامة بكثير.

تُقرأ بشكل صحيح. وقد زعم الناشران في مقدّمتهما أنهما يُحضّران نشر الجزء الثاني الذي لم يصدر أبداً على حدّ علمي.

تستند هذه النشرة إلى ثلاث مخطوطات.

أقدمها مخطوط صنعاء، كلام ٩٠١ (قديماً ٢٠٧) المؤرّخ بسنة ٦٠٥. نُقل في عهد الإمام الزيدي المنصور بالله (المتوفى عام ٦١٤) وقد أُهديت إليه النسخة في آخرها. لا يحتوي المخطوط للأسف إلا على الجزء الأول من الكتاب، وهو مؤلّف من ٢٠٧ ورقة بخطّ نسخي جميل ومقروء. ونذكر أن هوامش الورقتين ٥٧ و ٥٨ تحتوي على أشكال هندسية تُوضّح الفصل الموجود في نشرتي في الصفحات ٩٢-٩٤. واقتداء بالناشريّن المصريّين أشرتُ إلى هذا المخطوط بحرف «أ».

أما المخطوطان الآخران فهما يحتويان (مبدئياً) على النصّ بكامله. أولهما مخطوط صنعاء، كلام ٥٦٢ (قديماً ٢١٠)، المؤرّخ بسنة ٦٩٣. وهو مؤلّف نظرياً من ١٦٠ ورقة لكن عدده الحقيقي هو ١٥٤ ورقة فقط، وذلك أن الشخص الذي رّفمه، بسبب سهو غريب ولست مرّات متتالية، أسقط في كل مرّة رقماً، مُكرّراً ذلك بعد ورقتين أحياناً! ويُضاف إلى ذلك ثغرتان كبيرتان: أولهما أن الورقة الأولى التي تحتوي على صفحة العنوان وبداية النصّ مفقودة. ثانياً، وهذه هي الثغرة الأهمّ، هناك نقص بين الورقتين ٤ و ٥، أعتقد أنه يُوازي ثلاث ورقات. إلا أن المخطوط مكتوب بخطّ نسخي منتظم وإن كانت قراءته أصعب من المخطوط السابق بسبب الحجم الصغير للأحرف. ونذكر هنا أيضاً، في هوامش الورقة ١٨، وجود نفس الأشكال الهندسية التي ورد ذكرها أعلاه. وقد قرّرتُ الإشارة إلى هذا المخطوط بحرف «ص».

أما المخطوط الثاني الكامل، فهو مخطوط ميلانو، أمبروزيانا «ك. ١٠٤». هذا المخطوط المؤلّف من ٢٣٣ ورقة هو غريب التأليف. فمن جهة ينقسم مادياً إلى قسمين هما بالفعل قسما الكتاب. أولهما ينتهي في الورقة ١٢١ وهو مؤرّخ بسنة ٧٩٨. أما الثاني فهو مؤرّخ بسنة ٨١٤. لكن من جهة أخرى، يظهر في الورقة ١٨٥، عند الانتقال من «القول في الإرادة» إلى «القول في الاعتقادات»، أن الناسخ قد نقل مخطوطاً سابقاً مؤلّفاً من أربعة أجزاء («تم الجزء الثالث... يتلوه الجزء الرابع»). لكن، على مستوى الورقتين ١٢١-١٢٢، لا شيء يجعلنا نفترض تقسيماً مماثلاً! ثم إن ليس لهذا المخطوط الذي أُشيرُ إليه بحرف «م» أناقة المخطوطين السابقين. فالخطّ غير متقن وهو مختلف الحجم من صفحة إلى أخرى (بعضها تحتوي على ٢٥ سطراً والبعض الآخر على ٤٠) وأحياناً يختلف الناسخ. ومن الواضح أنه، خلافاً للمخطوط «ص» الذي تكثّر فيه التصحيحات والزيادات في الهامش، لم يتمّ تصحيحه فهوامشه فارغة، وبالتالي سقطت سهواً عدّة كلمات منه.

^٧ تُقابلها في نشرتي الصفحات ٢١-٣٢.

هناك مخطوط رابع للتذكرة: صنعاء كلام ٥٦٠ (قديمًا ٥٦)، مؤرّخ بسنة ٧٠٩، ولا يحتوي كالمخطوط «أ» إلا على الجزء الأوّل. وهو كالمخطوط «م» ذو صناعة غير متقنة ولا أثر فيه لتصحيحات هامشية. والنصّ، الذي يشارك مخطوط ميلانو في بعض قراءاته، يحتوي على الكثير من الأخطاء وقد ذُكر هذا في هوامش نصّ النشرة المصرية وهو مُشار إليه بحرف «ه». فقررتُ عدم أخذه بعين الاعتبار. وأشيرُ أخيراً إلى أن مخطوط صنعاء، كلام ٥٦١ (قديمًا ٢٢٠)، ليس كتاب ابن متّويه، خلافاً لما يذكر جدول المكتبة.

فمن البديهي أن تُعطى الأفضلية إلى مخطوطي صنعاء لإنشاء النصّ. وهذا ما فعلته بشكل عام، إلا في بعض الحالات. فبيّن أن حتى هذين المخطوطين لا يخلوان من قراءات يظهر أنّها خاطئة (فبين أقدمهما والكتاب الأصلي فترة قرن ونصف تقريباً). فلهذا السبب، وخصوصاً في الجزء الثاني، فضّلتُ أكثر من مرّة قراءة مخطوط ميلانو.

وللمخطوطات الثلاث خاصيّة إملائية: فقد استبدلت الهمزة في الوزنين تفعل وتفاعل المهموزي اللام، بألف مقصورة للفعل وبياء للمصدر، خاصّة تجزّي وتجزّي بدل تجزأ وتجزؤ، تكافي وتكافي بدل تكافأ وتكافؤ، تواطي بدل تواطؤ. فتصنّفُ الفصول التي تتناول مسألة «إثبات الجزء»، حيث الكلمات تجزّي وتجزّي، الخ هي بالطبع عديدة جدّاً، أقنعني بضرر إعادة الكتابة «الصحيحة»، فاخترتُ ترك الأشياء كما هي.

وأخيراً، خلافاً لأقسام الكتاب الكبيرة الموصوفة بـ«قول» أو «كلام» والتي لها عناوين، إن فصوله، باستثناء اثنين أو ثلاثة، لا عنوان لها في مخطوطاتنا إلا كلمة «فصل». واقتداء بالناشرين المصريين حاولتُ بقدر الإمكان سدّ هذا النقص.